A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المجلس

الدورة التاسعة والستون بعد المائة

8 أبريل/نيسان 2022

تأثير الصراع بين أوكرانيا وروسيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)

الموجز

لقد تسببت الحرب التي اندلعت في 24 فبراير/شباط 2022 بأضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكانية الرئيسية، وانتشرت إلى المناطق الريفية، وأدّت إلى نزوح أعداد هائلة من السكان. ولقد اضطر أكثر من 3.6 ملايين شخص إلى ترك منازلهم والهروب عبر الحدود بحثًا عن برّ الأمان. وصار الملايين غيرهم نازحين داخل بلدهم. ومن الواضح أن الحرب قد طرحت تحديًا هائلًا يتمثل في تدهور الأمن الغذائي وأحدثت اختلالات في سبل العيش أثناء موسم النمو الزراعي في أوكرانيا، الأمر الذي أثر أيضًا على الأمن الغذائي العالمي.

وحتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، كانت الأسعار الدولية للأغذية قد بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق. ويرجع ذلك بمعظمه إلى ظروف السوق وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة وجميع الخدمات الزراعية الأخرى. وفي فبراير/شباط 2022، سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية مستوى قياسيًا تاريخيًا جديدًا أعلى بنسبة 21 في المائة من مستواه في العام الماضي وبنسبة 2.2 في المائة من الذروة التي وصل إليها في فبراير/شباط 2011.

ويعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا جهتين فاعلتين بارزتين في التجارة العالمية بالمنتجات الغذائية والزراعية. ففي عام 2021، مثلت صادرات القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا حوالي 30 في المائة من السوق العالمية. أما حصة روسيا من الأسواق العالمية لتصدير الذرة، فهي محدودة نسبيًا حيث كانت تبلغ 3 في المائة بين 2017/2016 و2021/2020. وكانت حصة أوكرانيا من صادرات الذرة خلال الفترة نفسها أكبر بكثير حيث بلغت 15 في المائة في المتوسط، الأمر الذي جعلها رابع أكبر مصدّر للذرة في العالم. ومثلت صادرات زيت دوار الشمس من كلا البلدين 55 في المائة من الإمدادات العالمية. ويعتبر الاتحاد الروسي أيضًا مصدّرًا رئيسيًا للأسمدة. ففي عام 2020، كان المصدّر الأول للأسمدة النيتروجينية، وثاني أكبر مورّد للبوتاسيوم، وثالث أكبر مصدّر للأسمدة الفوسفورية.

ويعتمد حوالي 50 بلدًا على الاتحاد الروســـي وأوكرانيا لتلبية ما لا يقل عن 30 في المائة من احتياجاتها من واردات القمح. ويحصـــل 26 بلدًا من هذه البلدان على أكثر من 50 في المائة من واردات القمح إليها من هذين البلدين. وفي هذا الســياق، ســتكون لهذه الحرب آثار متعددة على الأســواق العالمية والأمن الغذائي، ما يشــكل خطرًا على الأمن الغذائي للعديد من البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على الواردات والفئات السكانية الضعيفة.

وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة وإيجاد استجابات على صعيد السياسات لمواجهة التحديات الحالية التي يواجهها الأشخاص الأشد عوزًا وللتخفيف من حدّة الآثار المترتبة على الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

الإجراء الذي يُقترح اتخاذه من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات المقدمة وتوفير التوجيهات حسب ما هو مناسب.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Máximo Torero Cullen

رئيس الخبراء الاقتصاديين

الهاتف: 50869 06570 39+

البريد الإلكتروني: Maximo.Torero@fao.org

أوّلًا– معلومات أساسية

1- لقد تسببت الحرب في أوكرانيا بالفعل بأضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكانية الرئيسية، وانتشرت إلى المناطق الريفية، وأدّت إلى نزوح أعداد هائلة من السكان. ومن الواضح أنها قد أسفرت عن تدهور هائل في حالة الأمن الغذائي في البلاد، حيث أنها أحدثت اختلالات في سبل العيش أثناء موسم النمو الزراعي، وخلقت معوقات أمام الوصول المادي إلى المدخلات، وألحقت أضرارًا بالمنازل والأصول الإنتاجية والأراضي الزراعية والطرقات وغيرها من البنى التحتية المدنية. ولقد أدّت الحرب إلى إغلاق الموانئ، وتعليق عمليات سحق البذور الزيتية، وفرض قيود وحظر على إصدار التراخيص لتصدير بعض المحاصيل والمنتجات الغذائية. ولا تزال المدن الرئيسية محاصرة وتتعرّض لقصف شديد، الأمر الذي يتسبب في عزلة الناس ومعاناتهم من نقص حاد في إمدادات الأغذية والمياه والطاقة.

2- ويعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا من بين أهم منتجي السلع الزراعية الأساسية في العالم (الشكل 1). كما أنّ البلدين مصدّران صافيان للمنتجات الزراعية ويؤدي كلاهما دورًا رئيسيًا في تزويد الأسواق العالمية بالأغذية الأساسية والأسمدة، إذ تتركّز الإمدادات القابلة للتصدير في الكثير من الأحيان في حفنة من البلدان. ومن شأن هذا التركّز أن يزيد من قابلية تأثر هذه الأسواق بالصدمات والتقلبات.

3- واستأثر البلَدان مجتمعان على 19 و14 و4 في المائة في المتوسط من الإنتاج العالمي للشعير والقمح والذرة على التوالي بين 2017/2016 و2021/2020. أما بالنسبة إلى مجموعة البذور الزيتية، فقد كانت مساهمة البلَدين في الإنتاج العالمي لزيت دوار الشمس مهمة بصورة خاصة كون أكثر بقليل من نصف هذا الإنتاج أتى في المتوسط من هذين البلَدين خلال هذه الفترة.

4- وفي عام 2021، كان الاتحاد الروسي أو أوكرانيا (أو كلاهما) من بين أكبر ثلاثة مصدّرين في العالم للقمح والذرة وبذور اللِّفْت وبذور وزيت دوار الشمس، فيما كان الاتحاد الروسي أيضًا المصدّر الأول في العالم للأسمدة النيتروجينية وثاني أكبر مورّد لأسمدة البوتاسيوم وثالث أكبر مصدّر للأسمدة الفوسفورية.

5- ونتيجة لذلك، أحدثت هذه الحرب صدمات في الأسواق العالمية في وقت كانت تعاني فيه أسواق الأغذية بالفعل من ارتفاع حاد في الأسعار ومن التحديات التي ما فتئ العالم يواجهها جرّاء جائحة كوفيد-19.

الشكل 1: الحصة من الإنتاج العالمي لمحاصيل مختارة

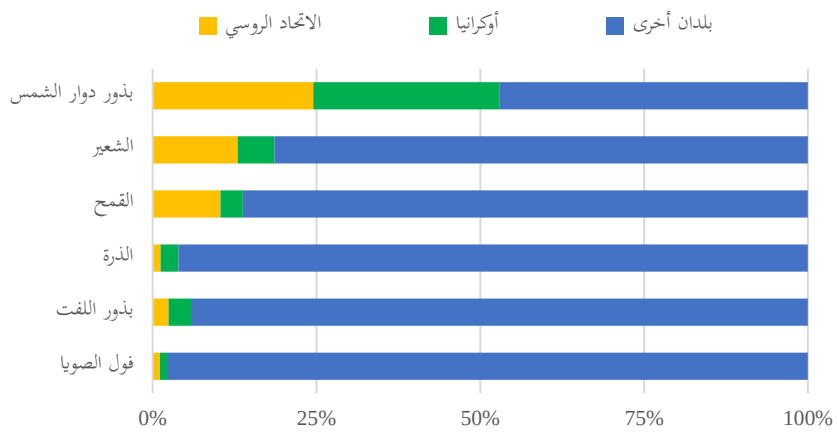

المصدر: قاعدة بيانات XCBS التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة

6- ويعوّل العديد من البلدان التي تعتمد اعتمادًا شديدًا على استيراد المواد الغذائية الأساسية والأسمدة، بما في ذلك عدد كبير من تلك التي تقع في فئتي البلدان الأقل نموًا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، على الإمدادات الغذائية من أوكرانيا وروسيا لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية. وكان العديد من هذه البلدان يعاني بالفعل من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار الدولية للأغذية والأسمدة قبل اندلا ع الحرب.

ثانيًا– تحديات الأمن الغذائي في أوكرانيا

7- لقد تسببت الحرب في أوكرانيا بالفعل بأضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكانية الرئيسية، وانتشرت إلى المناطق الريفية، وأدّت إلى نزوح أعداد هائلة من السكان. ويعاني السكان في مناطق القتال من نقص حاد في إمدادات الأغذية والمياه والطاقة. وفي ظل استمرار انعدام الأمن وتعرّض سلاسل الإمدادات المحلية والوطنية على السواء للاختلالات، يرجّح أن يعاني الناس أكثر فأكثر من الجوع وسوء التغذية.

8- وتشمل المجالات الرئيسية المثيرة للقلق حاليًا ما يلي:

- الاختلالات في موسمي الحصاد خلال فصل الشتاء والزرع خلال فصل الربيع؛
- وتوافر اليد العاملة الزراعية بفعل موجة النزوح؛
- والحصول على المدخلات الزراعية، لا سيما الوقود والبذور والأسمدة ومبيدات الآفات، وتوافرها؛
- والاختلالات في الخدمات اللوجستية وجميع عناصر سلاسل الإمدادات الغذائية؛
- وهجر الأراضي الزراعية وتراجع القدرة على الوصول إليها؛
- والأضرار اللاحقة بالمحاصيل بسبب العمليات العسكرية، لا سيما خلال مراحل نمو النباتات في فصل الربيع؛
- وتدمير أصول النظام الزراعي والغذائي والبنية التحتية.

9- ولقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة تقييمًا سريعًا أوليًا في 19 منطقة وتوصلت إلى بعض النتائج الرئيسية التي تشمل ما يلي:

- من المتوقع أن تظهر حالات نقص في الأغذية على الفور أو في الأشهر الثلاثة القادمة في 40 في المائة من المناطق التي شملها التقييم، وتمثل إمدادات الأغذية والوصول إليها مسألة بالغة الأهمية في جميع القطاعات التجارية؛
- ويمثل توافر الوقود تحديًا رئيسيًا أمام إنتاج الأغذية وسلاسل الإمدادات الغذائية على السواء – حيث أشار خُمس الأعمال التجارية الزراعية التي شملها الاستقصاء الحكومي إلى امتلاك ما يكفي من الوقود لعملية الزرع خلال فصل الربيع؛
- وتتوافر كميات محدودة من المدخلات الزراعية الحاسمة الأهمية، بما في ذلك البذور والأسمدة ومبيدات الآفات والمعدات.

الاستجابة الإنسانية الجارية لمنظمة الأغذية والزراعة في أوكرانيا

10- تتمتع منظمة الأغذية والزراعة بالفعل بحضور كبير في أوكرانيا (81 موظفًا) حيث يتركّز عملها بشكل أساسي على المسائل الإنمائية، مع وجود موظفين أيضًا في شرق البلاد لدعم تنسيق عملية التعافي.

11- ولقد تحوّل تركيز برنامج المنظمة منذ اندلاع الحرب إلى برمجة العمل الإنساني، وفي ظلّ وجود الموظفين الآن في مناطق أكثر أمانًا نسبيًا، تم حشد 12 موظفًا إضافيًا متخصصًا في الشؤون الإنسانية لدعم توسيع نطاق هذا العمل.

12- ويركّز برنامج استجابة المنظمة في أوكرانيا على أربعة أنشطة رئيسية (الشكل 2) هي: (1) تقديم الدعم الفوري للأشخاص الأشد ضعفًا من أجل زرع الخضروات في فصل الربيع (جنبًا إلى جنب مع المساعدة النقدية المتعددة الأغراض)؛ (2) وتنسيق المجموعات؛ (3) والتخطيط لتقديم دعم أوسع نطاقًا للمزارعين على النطاقين الصغير والمتوسط من أجل تأمين إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني ودعم سلاسل الإمدادات؛ (4) ورفع تقارير منتظمة عن حالة الأمن الغذائي والزراعة في أوكرانيا.

13- وقامت منظمة الأغذية والزراعة في إطار النداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة في 1 مارس/آذار 2022، بوضع خطة للاستجابة السريعة تتطلب مبلغًا قدره 50 مليون دولار أمريكي لمساعدة حوالي 000 100 مزرعة أسرية معرضة للخطر (أو 000 240 شخص) خلال فصل الربيع القادم. ويجري تنفيذ هذه الخطة في إطار برنامج دعم أطول أجلًا يركّز على تعزيز سبل العيش الزراعية والقطاع الزراعي في أوكرانيا.

14- وقد ورد حتى تاريخ 25 مارس/آذار، مبلغ فاق 5 ملايين دولار أمريكي يكفي لمساعدة حوالي 000 23 أسرة بواسطة مزيج من المساعدة النقدية المتعددة الأغراض وحزم المدخلات لإنتاج الخضروات والبطاطس قبل بداية موسم الزرع في الربيع في شهر أبريل/نيسان. وفي حال تم توفير موارد إضافية الآن، يمكن للمنظمة أن توسع نطاق مساعدتها بسرعة للوصول إلى الفئات المستهدفة كافة. وتؤمّن المنظمة بالفعل أكثر من 744 طنًا من بذور الخضروات والبطاطس. وتُعد إمكانية الوصول والنقص في الوقود التحديين الرئيسيين اللذين يعترضان توزيع البذور، وتعمل المنظمة بشكل نشط مع الحكومة والشركاء لإيجاد الحلول.

15- وتستند تدخلات منظمة الأغذية والزراعة إلى تجربتها الأخيرة في مجال التحويلات النقدية في أوكرانيا وإلى أفضل الممارسات المستمدة من سياقات أخرى، ولا سيما تلك التي تطبق فيها المنظمة بالفعل تدخلات قائمة على النقد الإضافي. ولقد بدأ التخطيط لأنشطة استجابة المنظمة خارج نطاق النداء العاجل والنظر في احتياجات التعافي المحتملة في النظام الزراعي والغذائي، وذلك بالاستناد إلى النقاشات مع وزارة السياسات الزراعية والأغذية.

الشكل 2: التسلسل الزمني للاستجابة في أوكرانيا على ضوء الجدول الزمني للمحاصيل

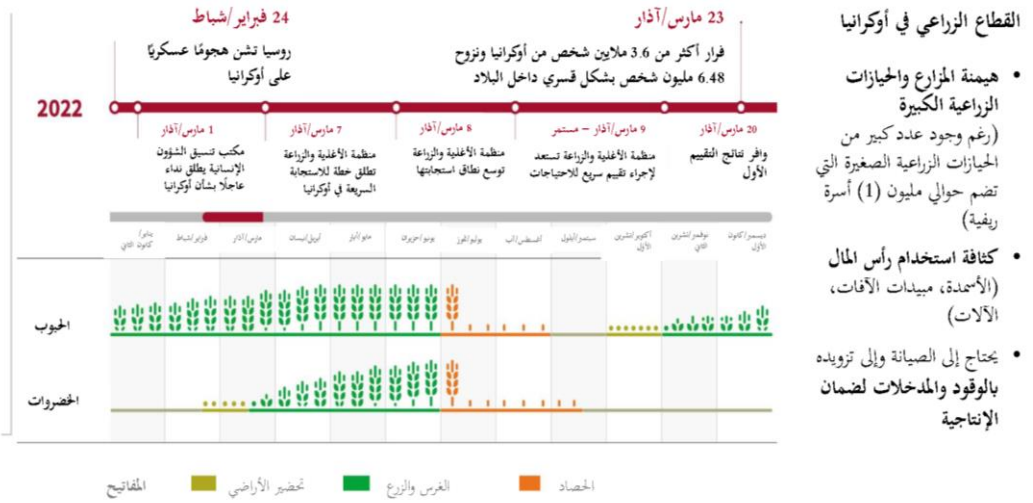

16- وعلى المستوى العالمي، تؤدي المنظمة دورًا فاعلاً في اجتماعات التنسيق بين رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ما يتعلّق بأوكرانيا، وذلك من خلال مشـــاركة المدير العام فيها. وتدعم ذلك مشـــاركة المنظمة الدائمة في مجموعة مدراء الطوارئ التابعين للجنة الدائمة المشـتركة بين الوكالات وفي غيرها من المحافل ذات الصـلة. وفي أوكرانيا، يتم تنسيق جهود الأمم المتحدة وشركائها من خلال الفريق القطري للعمل الإنساني. وتشترك منظمة الأغذية والزراعة في قيادة المجموعة المعنية بالأمن الغذائي وسـبل العيش، ولديها حاليًا موظفين أسـاسـيين في البلاد لمؤازرة هذه الجهود، بما في ذلك كبير منســـقي المجموعة ومدير للإعلام. وتعدّ منظمة الأغذية والزراعة في الوقت الراهن المنظمة الوحيدة من بين أكثر من 52 شريكًا في المجموعة، التي تعمل على تقديم المساعدة لسبل العيش الزراعية.

17- وسيتطلب الوضع رصدًا مستمرًا. ولذلك، أنشأت المنظمة بالفعل نظامًا من مستويين من أجل العمل بشكل وثيق مع وزارة السياسات الزراعية والأغذية من أجل تحديد الاحتياجات والعقبات التي يواجهها القطاع الزراعي وتلك التي تواجهها الأسر المعيشية والنازحون داخليًا. أما المستويان اللذان يتألف منهما نظام الرصد فهما:

- على مستوى الوحدات الإدارية (المقاطعة) – رسم صورة دقيقة ومنتظمة عن حالة سلاسل إمدادات المدخلات الزراعية، وأسـعار المدخلات، وأداء الأسـواق، وغير ذلك. وسـيتم جمع البيانات عن طريق إجراء مقابلات مع المخبرين الرئيســيين تشــمل أوكرانيا بكاملها. ومن المتوقع أن تُجرى الجولة الأولى من التحليلات في نهاية شــهر مارس/آذار وأن تجري من بعدها مرّة كل أسبوعين.
- وعلى مسـتوى الأسـر المعيشـية – التركيز على النازحين داخليًا وعلى المجتمعات المضـيفة في المناطق الواقعة إلى الغرب: أمنهم الغذائي، والتأثيرات على الزراعة، والاحتياجات ذات الأولوية لحماية إنتاج الأغذية والمداخيل.

دعم المجتمعات المضيفة واللاجئين في مولدوفا

18- وافقت منظمة الأغذية والزراعة، بناء على طلب حكومة مولدوفا، على مشـــروع طارئ في إطار برنامج التعاون التقني من أجل دعم الحكومة في الاســـتجابة لحالات النقص في الأسمدة، والوقود، والبذور، وللآثار الناجمة عن تدفق اللاجئين.

ثالثًا– الأسواق الزراعية العالمية والأمن الغذائي العالمي

19- يزداد وضـــوح الدور الحاســـم الذي يؤديه الاتحاد الروســـي وأوكرانيا في الزراعة العالمية عند النظر إليه من منظور التجارة الدولية. فكلا البلدين مصدّران صافيان للمنتجات الزراعية ويؤديان دورًا رئيسيًا في تزويد الأسواق العالمية بالأغذية الأساسية التي غالبًا ما تتركّز إمداداتها القابلة للتصدير في حفنة من البلدان، ما يعرّض هذه الأسواق لمزيد من الهشاشة في وجه الصـدمات والتقلبات. ويبرز الاتحاد الروسـي بوصـفه المصـدّر العالمي الأول للقمح حيث أنه يقوم بشـحن ما مجموعه 32.9 ملايين طن من القمح ومزيج القمح والشـــيلم (بوزن المنتج)، أو ما يعادل 18 في المائة من الشـــحنات العالمية. وكانت أوكرانيا ســـادس أكبر مصـــدّر للقمح في عام 2021 حيث بلغت صـــادراتها من القمح ومزيج القمح والشـــيلم 20 مليون طن، مستحوذة على 10 في المائة من السوق العالمية.

20- وإن المكانة البارزة التي يحتلها البلَدان في التجارة العالمية جديرة بالملاحظة أيضًا في الأسواق العالمية للذرة والشعير وبذور اللفت، وبل أكثر من ذلك في قطاع زيت دوار الشـمس حيث جعلتهما قاعدة إنتاجهما الضـخم يستحوذان على حصة مشتركة من الأسواق العالمية للتصدير تقارب 63 في المائة.

21- ويظهر أيضًا التركّز الكبير في الصادرات الذي يميّز أسواق السلع الغذائية الأساسية في قطاع الأسمدة الذي يعتبر فيه الاتحاد الروسـي مورّدًا رئيسـيًا. ففي عام 2021، كان الاتحاد الروسـي المصـدّر الأول للأسمدة النيتروجينية، وثاني أكبر مورّد لسماد البوتاسيوم، وثالث أكبر مصدّر للأسمدة الفوسفورية.

الشكل 3: بعض البلدان تعتمد اعتمادًا شديدًا على الواردات من القمح من أوكرانيا والاتحاد الروسي

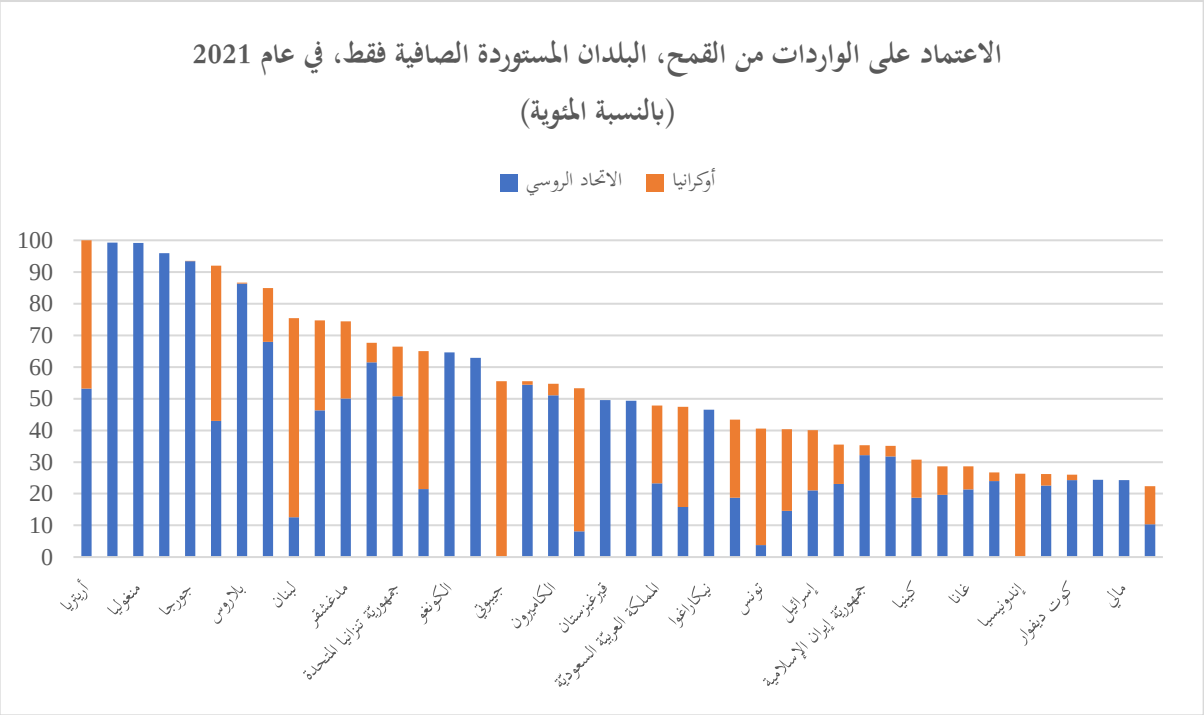

22- ويُعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا موردين رئيسيين للعديد من البلدان التي تعتمد اعتمادًا شديدًا على استيراد الأغذية الأساسية والأسمدة. ويقع العديد من هذه البلدان في فئة البلدان الأقل نموًا، فيما تصنّف بلدان عديدة أخرى في فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وكما هو مبيّن في الشكل 3 مثلًا، كان مصدر مجمل واردات القمح في إريتريا في عام 2021 من الاتحاد الروسي (53 في المائة) وأوكرانيا (47 في المائة) على السواء. ويبيّن الشكل أيضًا أن واردات القمح في العديد من البلدان الواقعة في شمال أفريقيا وآسيا الغربية والوسطى تتركّز بشكل كبير على الإمدادات من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وبصورة عامة، يعتمد أكثر من 30 بلدًا مستوردًا صافيًا للقمح على كلا البلدين لتلبية ما يزيد عن 30 في المائة من احتياجاتها إلى استيراد القمح.

23- ونتيجة لذلك، ستحتاج البلدان التي تعتمد اعتمادًا شديدًا على الاتحاد الروسي وأوكرانيا في ما يتعلّق بإمدادات الأغذية الأساسية والأسمدة إلى وضع خطط للطوارئ من أجل التزوّد من بلدان أخرى، على أمل أن تكون هذه الأخيرة قادرة على تأمين الإمدادات على وجه السرعة.

24- ونظرًا إلى الدور الكبير الذي تؤديه كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي في تصدير الأغذية إلى العالم، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتحديد سلسلة من المخاطر التي تم تصنيفها ضمن ثلاث فئات هي: (1) المخاطر المتصلة بأسواق المواد الغذائية والزراعية؛ (2) والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الكلي؛ (3) والمخاطر الإنسانية. وسبق أن نظرنا في المخاطر الإنسانية، وسيتم تقييم المخاطر الرئيسية التي تواجه الأسواق الزراعية والاقتصاد الكلي في الأقسام التالية.

المخاطر المتصلة بالتجارة

25- تعرّض الاختلالات الناجمة عن الحرب في الصادرات الغذائية من الاتحاد الروسي وأوكرانيا أسواق الأغذية العالمية بدرجة كبيرة لخطر تناقص الكميات المتوافرة، وعدم تلبية الطلب على الاستيراد، وارتفاع الأسعار الدولية للأغذية.

26- واستنادًا إلى توقعات منظمة الأغذية والزراعة للموسم الحالي 2022/2021 (يونيو/حزيران- يوليو/تموز) والتي صدرت قبل اندلاع الحرب، وإلى وتيرة الصادرات المسجّلة حتى هذا التاريخ، كان من المتوقع أن تصدّر أوكرانيا حوالي 6 ملايين طن من القمح بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022، فيما كان من المرتقب أن يشحن الاتحاد الروسي 8 ملايين طن من القمح خلال الفترة نفسها. ولكنّ إغلاق الموانئ في أوكرانيا وترقب حدوث صعوبات في البيع في الاتحاد الروسي بسبب العقوبات الاقتصادية، يثيران التساؤلات بشأن ما إذا كانت هذه الصادرات ستتحقق بالفعل. وفي مطلع شهر مارس/آذار، أعلنت أوكرانيا أيضًا أنها ستفرض شروطًا لمنح تراخيص تصدير سلع أساسية مختلفة، بما في ذلك القمح والذرة، ولو أنه من المرجح أن تطغى على تأثير هذا التدبير عوامل أخرى مقيّدة للتصدير مثل إغلاق الموانئ.

27- ومع أنه يمكن للتراجع المفاجئ والحاد في الشحنات من هذين البلدين أن يزيد الصادرات من مصادر بديلة مثل الاتحاد الأوروبي والهند، فإنه من المرجح أن تكون قدرة البلدان المصدّرة الأخرى على التعويض بالكامل عن تراجع الشحنات من أوكرانيا والاتحاد الروسي، محدودة. وفي الواقع، فإن مخزونات القمح شحيحة بالفعل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية بعد تناقص المحاصيل في الفترة 2022/2021.

28- ومن بين الموردين الآخرين، يرجح أن تبقى صادرات الأرجنتين خلال الموسم الحالي محدودة بفعل جهود الحكومة الرامية إلى كبح التضخم المحلي، فيما بلغت أستراليا الحد الأقصى لقدرتها اللوجستية على الشحن. وفي هذا السياق الذي يشهد تراجعًا كبيرًا في الكميات المتوافرة للتصدير العالمي، يمكن لبلدان أخرى أن تطبق تدابير (رسمية أو غير رسمية) لإبطاء وتيرة الصادرات أو تقييدها من أجل حماية الإمدادات المحلية و/أو التصدي للتضخم المحلي في الأسعار، على نحو ما أعلنته بلدان عديدة بالفعل منذ بداية الحرب.

29- وقد تكون الفجوات الناجمة عن ذلك في إمدادات البلدان المستوردة كبيرة بصورة خاصة بالنسبة إلى المشترين في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ونظرًا إلى أهمية القمح كغذاء أساسي، قد تدفع هذه الفجوات ببعض البلدان إلى زيادة الواردات الآن لتأمين الإمدادات خوفًا من تعسّر الأوضاع في أسواق القمح ومن استمرار ارتفاعها. ومن شأن ذلك أن يفرض ضغوطًا إضافية على الأسواق العالمية.

30- ومن بين البلدان المستوردة الرئيسية للقمح في العالم، تشتري جمهورية مصر العربية وتركيا وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية في المتوسط (2017/2016 – 2021/2020) 60 في المائة أو أكثر من وارداتها من القمح من أوكرانيا والاتحاد الروسي. واستنادًا إلى توقعات الاستيراد للفترة 2022/2021 والواردات الفعلية في النصف الأول من العام التسويقي، فإن حجم الواردات التي لم تسلّم بعد خلال النصف الثاني من الموسم التسويقي 2022/2021 إلى كل من جمهورية مصر العربية وتركيا وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية يبلغ حوالي 6.6 و4.0 و3.7 و1.7 مليون طن على التوالي. ويعتمد كل من لبنان وتونس واليمن وليبيا وباكستان اعتمادًا شديدًا أيضًا على القمح القادم من أوكرانيا والاتحاد الروسي، إذ إنّ نصف مشترياتها من القمح تقريبًا (2017/2016 – 2021/2020) هي من هذه المصادر.

31- أمّا بالنسبة إلى الذرة، واستنادًا إلى توقعات منظمة الأغذية والزراعة الموضوعة قبل اندلاع الحرب وإلى بيانات التصدير المتاحة حتى هذا التاريخ، فإنه كان من المتوقع أن تصدّر أوكرانيا والاتحاد الروسي في ما تبقى من موسم 2022/2021 حوالي 14 مليون و2.5 مليون طن من الذرة على التوالي. وكما هي الحال مع تدفقات القمح، فإنه من غير المرجح أن تتحقق هذه الصادرات بالكامل أو في غالبيتها العظمى على الأقل. وفي حين أن صادرات الذرة من الاتحاد الروسي لا تستحوذ على نسبة كبيرة من التجارة العالمية في الذرة، لكن كان من المتوقع أن تمثل صادرات الذرة من أوكرانيا في الفترة 2022/2021 نسبة 18 في المائة من التجارة العالمية بالحبوب الخشنة في هذه الفترة، الأمر الذي كان ليجعل من أوكرانيا ثالث أكبر مصدّر للذرة في العالم.

32- ويمكن أن تكون الفجوات في إمدادات الذرة إلى البلدان المستوردة، مهمة بصورة خاصة بالنسبة إلى الصين والاتحاد الأوروبي (وهما الوجهتان الرئيسيتان لصادرات الذرة من أوكرانيا لهذا الموسم حتى الآن)، وكذلك جمهورية مصر العربية وتركيا اللتين تشتريان حوالي ثلث وارداتهما من الذرة في المتوسط (2017/2016 – 2021/2020) من أوكرانيا. وتقدّر منظمة الأغذية والزراعة حجم الواردات التي لم تسلّم بعد في النصف الثاني من فترة 2022/2021 إلى كل من الصين والاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية وتركيا، بحوالي 11.5 و3.7 و4.6 و1.6 مليون طن على التوالي.

المخاطر المرتبطة بالأسعار

33- وفقًا لمؤشر أسعار الأغذية في المنظمة، شهدت أسعار الصادرات الدولية من المواد الغذائية الأساسية زياداتٍ شبه متواصلة منذ النصف الثاني من عام 2020، وبلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق بالقيم الإسمية في فبراير/شباط 2022. ومع أن أسعار جميع مجموعات السلع الأساسية المشمولة في مؤشر أسعار الأغذية في المنظمة[1] سجّلت أرباحًا منذ الجزء الأخير من عام 2020، كانت الأسواق العالمية للحبوب والزيوت النباتية، التي يؤدي فيها كلّ من أوكرانيا والاتحاد الروسي أدوارًا هامة، من بين الأسواق الأكثر تأثرًا. وخلال عام 2021، ارتفعت الأسعار الدولية للقمح والشعير بنسبة 31 في المائة عن مستوياتها المقابلة في عام 2020، وذلك في ظلّ الطلب العالمي القوي وتقلص الكميات المتوافرة للتصدير بسبب حالات الانكماش في الإنتاج الناجمة عن ظروف الطقس في مختلف البلدان الرئيسية المصدّرة للقمح والشعير. وفي ما يتعلق بالقمح، انبثق دعمٌ إضافي من عدم اليقين المتعلق بتدابير التصدير التي وضعها مورّدون مختارون في محاولةٍ لاحتواء الضغوط التضخمية المحلية. أمّا في قطاعي زيوت بذور اللفت وزيوت بذور دوار الشمس، فقد كانت الزيادات السنوية في الأسعار التي سُجّلت في عام 2021 بحدود 65 و63 في المائة على التوالي. وكانت هذه الزيادات مدفوعةً بانحسار الإمدادات العالمية لمدة طويلة والطلب القوي، حيث ورد هذا الطلب أيضًا من قطاع الديزل الأحيائي بالنسبة إلى زيوت اللفت.

34- كذلك، ارتفعت الأسعار المرجعية الدولية للأسمدة طوال سنة 2021، حيث بلغت أسعار عديدة أعلى مستويات لها على الإطلاق. وسُجّلت الزيادات الأهم في الأسمدة النتروجينية. وارتفعت أسعار اليوريا، وهي أحد الأسمدة النتروجينية الرئيسية، بمقدار الضعفين ونصف الضعف خلال الأشهر الاثني عشرة الأخيرة، فيما ارتفعت أسعار الأسمدة الفوسفورية بالتوازي خلال الفترة عينها، في حين بقيت الأسمدة البوتاسية أقل تأثرًا. وعلى غرار أسعار السلع الأخرى، فإن التفاعل بين العرض والطلب هو الذي حدّد ديناميكيات أسعار هذه الأسمدة. ومن جهة الطلب، قامت أسعار الإنتاج

[1] مجموعات السلع المشمولة بمؤشر أسعار الأغذية في المنظمة هي الحبوب، والزيوت النباتية، واللحوم، ومنتجات الألبان والسكر.

الأعلى (للمحاصيل) المسجّلة في عام 2021 بتحفيز الكلفة الميسورة للأسمدة، الأمر الذي أثّر على ارتفاع أسعار الأسمدة. أمّا من جهة العرض، فقد لوحظ أيضًا ارتفاع الأسعار وتقلّبها في مجال الطاقة، وبخاصة الغاز الطبيعي، الذي يؤدي دورًا محوريًا في إنتاج الأسمدة النتروجينية، والذي شهدت أسعاره ارتفاعًا حادًا في عام 2021 بفعل مجموعة من الأسباب، بما في ذلك الاختلالات التي سبّبتها أحوال الطقس في إنتاج الطاقة المتجددة والفحم. وقد انبثقت الضغوطات الإضافية لرفع أسعار الأسمدة عن الاختلالات في الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل، إثر فرض قيود على التصدير وبفعل حدوث زيادات حادة في معدلات الشحن بشكل سائب وفي حاويات بسبب جائحة كوفيد-19.

الشكل 4: أسعار الأغذية/ الطاقة المرتفعة لها آثار تراجعية على البلدان/الأسر المعيشية الفقيرة

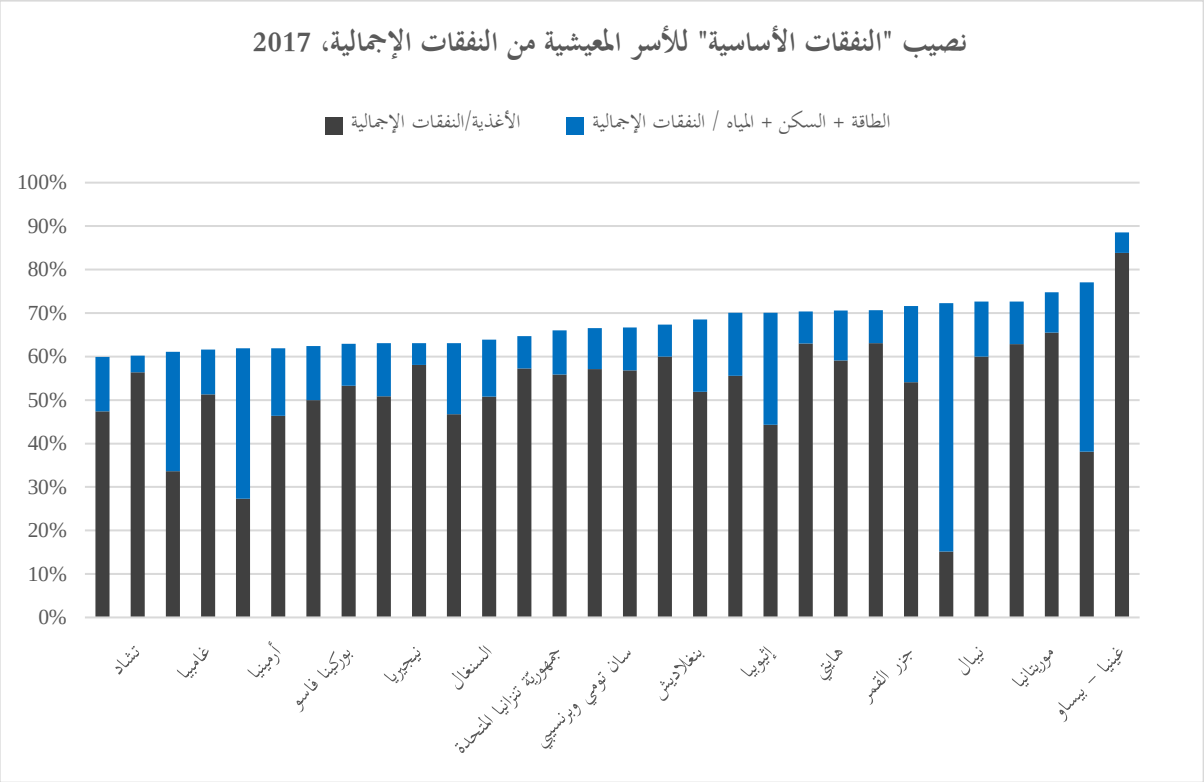

35- وشهد الأسبوع الثاني من مارس/آذار 2022 استرخاءً كبيرًا في سوق الغاز الأوروبي، حيث انخفضت الأسعار الرئيسية للغاز الطبيعي بأكثر من 50 في المائة قياسًا بأعلى مستوى لها خلال 10 أيام فقط. وقد سمح هذا باستقرار أسعار اليوريا، ومن المحتمل أن يُعيد هوامش التحسين الإيجابية ليتمكن منتجو الأسمدة من المضي قدمًا. وبناءً عليه، وفي ظلّ بقاء أسعار الغاز عند مستويات تبلغ أربعة أضعاف متوسطها الطويل الأجل، فإن المصدر الرئيسي للوقود المعدّ لإنتاج الأسمدة النتروجينية قد يجعل الاستثمار في إنتاج الطاقة، الذي لم يكن مربحًا في الماضي، قابلًا للاستمرار من الناحية التجارية، على غرار منشآت التصنيع الهيدروليكي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا قد يخفّض في نهاية المطاف الأسعار الدولية للأسمدة.

المخاطر اللوجستية

36- في أوكرانيا، ثمة مخاوف أيضًا من أن يؤدي الصراع إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية للنقل البرّي والموانئ البحرية، فضلاً عن البنية التحتية للتخزين والتجهيز. وهذه المخاوف مبرّرة بشكل خاص نظرًا إلى محدودية البدائل، مثل النقل عبر السكك الحديدية للموانئ البحرية أو مرافق التجهيز الأصغر حجمًا للمرافق العصرية المعدّة لسحق البذور الزيتية، للتعويض عن عدم تشغيلها.

37- وبصورة عامة أكثر، ثمة مخاوف أيضًا تتصل بارتفاع أقساط التأمين للسفن المتجهة إلى المراسي في منطقة البحر الأسود، خاصة وأنها قد تفاقم التكاليف المرتفعة أصلًا للنقل البحري، فتزيد بقدر أكبر من الآثار على التكاليف النهائية التي يدفعها مستوردو الأغذية من مصادر دولية.

المخاطر المتصلة بالإنتاج

38- مع أن التوقعات الأوّلية المتعلقة بإنتاج محاصيل فصل الشتاء في الفترة 2023/2022 في كلا البلَدين كانت مؤاتية، يؤدي احتدام وتيرة الحرب إلى عدم اليقين إزاء حصاد الحبوب الشتوية في أوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، تسبّبت الحرب بنزوح السكان، وألحقت الضرر بالبنية التحتية المدنية وفرضت قيودًا على حركة الأشخاص والسلع، ما يحول دون إمكانية توجه المزارعين إلى حقولهم، وحصاد محاصيلهم وتسويقها. وتُضاف إلى ذلك الاختلالات في الخدمات العامة الأساسية، مثل توفير المياه، والطاقة، والنقل، والأسواق والخدمات المصرفية.[2]

39- كذلك، يمكن أن تخفّض التعبئة الواسعة للاحتياطات العسكرية من عدد العاملين والعمال في القطاع الزراعي على امتداد سلاسل الإمدادات، رغم اتخاذ الخطوات في البلاد لضمان وجود عدد كافٍ من العاملين في العمليات الزراعية. ولهذه الغاية، وبدءًا من شهر مارس/آذار 2022، اعتمدت حكومة أوكرانيا سياساتٍ تتيح إمكانية تأجيل التجنيد خلال فترة التعبئة، بناءً على تقديم قائمة بالموظفين الأساسيين للسماح لهم بالعمل في الحقول خلال فصلي الربيع والصيف في الوقت المناسب.

40- ورغم ارتفاع أسعار الأسمدة، من المرجح أن يكون المزارعون الكبار والصناعيون قد أمّنوا سلفًا إمدادات الأسمدة الضرورية للأشهر القادمة. غير أن تعذّر الوصول إلى الحقول وعدم توفّر الوقود قد يمنعان المنتجين من استخدام الأسمدة. ويمكن أيضًا أن تُوجَّه الأسمدة النتروجينية (مثل اليوريا ونترات الأمونيوم) إلى استخداماتٍ أخرى، مثل صناعة المتفجرات. وحتى في حال تمكّن المزارعون من تخزين مبيدات الآفات ومواد حماية المحاصيل وغيرها من المدخلات، قد تحول الاختلالات في الأسواق دون شرائهم كمية كافية من الإمدادات أو قد تمنعهم من شرائها في المستقبل.

41- وفي أوكرانيا، مثّلت مناطق فينيتسيا، ودونيتسك، وزابورزيا، وكيروفوهراد، وميكولايف، وخيرسون، وخاركيف نصف إجمالي إنتاج القمح في عام 2020. وقد أنتجت مناطق فينيتسيا، وزيتومير، وكييف، وبولتافا، وسومي، وخمالنيتسكي، وشركاسي وشيرنيهيف نسبة 70 في المائة من إجمالي كمية الذرة التي تمّ حصادها، في حين أن مناطق

[2] https://www.care-international.org/news/press-releases/care-statement-war-escalation-in-ukraine

شيرنيهيف، وخاركيف، وسومي، وميكولايف، ولوهانسك، وكيروفوهراد، وزابورززيا، ودنيبرو وفينيتسيا أنتجت 60 في المائة من بذور دوّار الشمس.[3]

42- وعبر تداخل المناطق الزراعية الأكثر إنتاجيةً في أوكرانيا مع السيناريوهات الممكنة للتوسع الإقليمي للحرب، توقعت المنظمة في مطلع شهر مارس/آذار إمكانية تعذّر حصاد 20 في المائة من المساحات المزروعة خلال فصل الشتاء نتيجة الدمار المباشر، وتقييد الوصول أو عدم توفر الموارد الاقتصادية. غير أن عمليات التقييم الأحدث الصادرة عن مصادر محلية تحدّد هذه الخسائر في المساحات بنسبة 28 في المائة، مع توقع أنه من أصل 7.6 ملايين هكتار مزروعة بالقمح الشتوي والراي والشعير، قد تكون 5.5 ملايين هكتار فقط متاحة للحصاد.[4]

43- كذلك توقعات المنظمة في ما يتعلق بغلال الحبوب الشتوية سلبية أيضًا، إذ تشير إلى تراجع الغلال الوطنية بنسبة 10 في المائة دون متوسط مستوياتها بفعل التأخر في استخدام الأسمدة أو عدم استخدامها وعدم القدرة على مكافحة الآفات والأمراض. ويُضاف هذا المستوى الأدنى في الغلال إلى التأخير المحتمل في الحصاد، وإلى الخسائر الأكبر في مرحلة ما بعد الحصاد التي قد تحصل بسبب نقص اليد العاملة أو غياب بنية تحتية للتخزين.

44- أمّا بالنسبة إلى الأنشطة الزراعية المقبلة، سوف يُزرع دوّار الشمس والحبوب الربيعية، بما في ذلك الذرة، بدءًا من أبريل/نيسان، في حين لن يبدأ موسم زراعة بذور اللفت للفترة 2023/2022 قبل سبتمبر/أيلول 2022.

45- ولا تزال الصورة المستمدة من البيانات المتاحة ملتبسة بالنسبة إلى توفّر المدخلات لهذه المحاصيل في أوكرانيا. ووفقًا للتقديرات الصادرة عن وزارة الزراعة في أوكرانيا، قد يكون لدى 80 في المائة من المزارع الأوكرانية ما يكفي من مخزونات الأسمدة لحملة الزرع الربيعية، مع مراعاة الانخفاض المتوقع في المساحات المزروعة. أما بالنسبة إلى البذور، ومع أن الكميات المتوفرة (والتي تضمّ البذور المحلية والمستوردة على السواء) قد تكون كافيةً لزراعة 70 في المائة من المساحات الزراعية المتوقعة، اعتُبر تسليمها المأمون للمزارعين تحديًا كبيرًا.[5]

46- وفي حين أن تربية المواشي والدواجن، وإنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية، مثل الفاكهة والخضروات، قد تكون مقيّدة أيضًا في أوكرانيا، في ما يتعلّق بالذرة وبذور دوّار الشمس على السواء، أشارت التوقعات الصادرة عن المنظمة في مطلع مارس/آذار إلى أنه مقارنةً بعام 2021، قد تتم زراعة مساحة أقل بنسبة 30 في المائة في ربيع عام 2022، وأن الغلال ستتراجع على الأرجح بنسبة 20 في المائة دون متوسط مستوياتها. كما أن التخفيضات المرتقبة في زراعة بذور دوّار الشمس مرتبطة بدورها بعوامل متصلة بالبنية التحتية. وعوضًا عن إنتاج المحاصيل المعدّة للتصدير كزيوتٍ، ونظرًا إلى خطر تدهور البنية التحتية للتصدير ومعامل السحق، قد يتمكن المزارعون – وبخاصة أولئك الذين يقومون بزراعة مساحات أصغر – من اختيار المحاصيل النباتية المتصلة على نحو مباشر بالأمن الغذائي المحلي، مثل البطاطس أو القمح الربيعي. إنما، وعلى غرار التوقعات بشأن القمح الشتوي، ترتقب المصادر المحلية في أوكرانيا حدوث تخفيضات أكبر حتى في هذه المحاصيل، بحيث تبلغ 40 في المائة للحبوب الربيعية و35 في المائة لبذور دوّار الشمس.[6، 7] وفي هذه الأثناء، تشير توقعات وزارة السياسات الزراعية والأغذية في أوكرانيا إلى أن المزارعين الأوكرانيين سيزرعون 50 في المائة من المساحات الربيعية

[3] ukrstat.gov.ua
[4] https://www.apk-inform.com/en/news/1525721
[5] https://www.csis.org/events/agriculture-and-food-security-casualties-war-ukraine
[6] https://www.apk-inform.com/en/news/1525721
[7] https://www.apk-inform.com/en/news/1525713

المقرّرة بكل تأكيد، في حين أن زراعة حوالي 20 في المائة من المساحة المقرّرة لا تزال غير مؤكدة، ومن المستبعد جدًا أن تُزرع النسبة المتبقية من المساحات.[8]

المخاطر المتصلة بالطاقة

47- يشكل الاتحاد الروسي جهة فاعلة رئيسية في أسواق الطاقة العالمية. وكون الزراعة تمثل قطاعًا يستخدم الطاقة بكثافة كبيرة، خاصة في المناطق المتقدمة، من المؤكد أنها ستتأثر بالزيادة الحادة في أسعار الطاقة التي رافقت الصراع القائم.

48- وتستوعب الزراعة كمياتٍ كبيرة من الطاقة بصورة مباشرة، من خلال استخدام الوقود والغاز والكهرباء، وبصورة غير مباشرة، من خلال استخدام المواد الكيميائية الزراعية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات ومواد التشحيم.

49- وفي ظلّ ارتفاع أسعار الأسمدة وغيرها من المنتجات الكثيفة الاستخدام للطاقة نتيجة الصراع، من المتوقع أن تشهد أسعار المدخلات الإجمالية ارتفاعًا ملحوظًا. وسوف تنعكس الأسعار الأعلى لهذه المدخلات في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفي نهاية المطاف، في ارتفاع أسعار الأغذية. وقد تفضي أيضًا إلى انخفاضٍ في مستويات استخدام المدخلات وتراجع الغلال والحصاد في موسم 2023/2022، الأمر الذي يزيد على نحوٍ أكبر من المخاطر على حالة الأمن الغذائي العالمي في السنوات المقبلة.

50- كما أن ارتفاع أسعار الطاقة يجعل المواد الأوّلية الزراعية (وبخاصة الذرة والسكر والبذور الزيتية/الزيوت النباتية) تنافسيةً لإنتاج الطاقة الأحيائية، ونظرًا إلى الحجم الكبير لسوق الطاقة بالنسبة إلى سوق الأغذية، قد يؤدي هذا إلى رفع أسعار الأغذية وصولًا إلى ما يعادلها من أسعار الطاقة الخاصة بها.

المخاطر المتصلة بمعدل الصرف والدين والنمو

51- وصلت الهريفنا الأوكرانية إلى أدنى حدّ لها مقابل الدولار الأمريكي في مطلع مارس/آذار 2022، مع انعكاساتٍ محتملة على الزراعة في أوكرانيا، بما في ذلك تحفيز القدرة التنافسية لصادراتها والقيود على قدرتها على الاستيراد.

52- ومع أن نطاق الأضرار الناجمة عن الصراع التي تلحق بالقدرات والبنية التحتية الإنتاجية الأوكرانية يبقى غير واضح، من المتوقع أن تفضي هذه الأضرار إلى تكاليف مرتفعة جدًا لجهة التعافي وإعادة البناء.

53- وقد أدّت أيضًا العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي إلى انخفاضٍ كبير في قيمة الروبل الروسي. ومع أن هذا من شأنه أن يجعل الصادرات الروسية من السلع الزراعية أيسر كلفةً، فإن استمرار انخفاض قيمة الروبل قد يؤثر سلبًا على الاستثمارات وعلى آفاق نمو الإنتاجية في البلاد.

54- ومن المتوقع أيضًا أن يخلّف تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض قيمة الروبل آثارًا خطيرة على بلدان آسيا الوسطى، من خلال تقلّص تدفقات التحويلات النقدية، خاصة وأن هذه التحويلات تشكل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى العديد من هذه البلدان.

55- وقد تكون للصراع الحالي آثار غير مباشرة على الصعيد العالمي. ففي حين يبقى وقعه على الاقتصاد العالمي غير أكيد في هذه المرحلة، وسيتوقف على عوامل عديدة، من المتوقع أن تعاني البلدان والفئات السكانية الأكثر ضعفًا من

[8] https://www.apk-inform.com/en/news/1525769

تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم، في حين ما زال العالم يحاول التعافي من الانكماش الذي تسبّبت به جائحة كوفيد-19.

56- وتشكل الزراعة العمود الفقري لاقتصاديات العديد من البلدان النامية، حيث يعتمد معظمها على الدولار الأمريكي في احتياجاتها للاقتراض. وبالتالي، قد يؤدي استمرار ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل عملات أخرى إلى عواقب اقتصادية سلبية كبيرة بالنسبة إلى هذه البلدان، بما في ذلك لقطاعاتها الزراعية والغذائية. علاوةً على ذلك، سيؤثر الانخفاض المحتمل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أنحاء عديدة من العالم على الطلب العالمي على المنتجات الزراعية والغذائية، مع ما يرافقه من عواقب سلبية على الأمن الغذائي العالمي. كذلك، من المحتمل أن يخفّض النمو الأدنى للناتج المحلي الإجمالي توفّر الأموال المخصصة للتنمية، وبخاصة في حال زيادة النفقات العسكرية.

أوّلًا- التوصيات بشأن السياسات

57- يطرح الصراع في أوكرانيا شواغل كبيرة إزاء آثاره السلبية المحتملة على الأمن الغذائي، على المستويين المحلي والدولي. فعلى الصعيد المحلي، قد يقيّد التصعيد مباشرة الإنتاج الزراعي في البلاد، ما قد يطيح بالقدرة الشرائية للسكان المحليين في حال اقترن بنشاط اقتصادي محدود وبارتفاع الأسعار. أمّا على الصعيد العالمي، ففي حال أفضى التصعيد إلى انخفاض مفاجئ وممتدّ في الصادرات الغذائية في أي بلد، قد تمارس الحرب المزيد من الضغوطات على الأسعار الدولية للسلع الغذائية على حساب بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بصورة خاصة. وبهدف تلافي تحوّل هذه الظروف إلى واقع ملموس، قد يكون من المستحسن القيام بما يلي:

(أ) **إبقاء التجارة في الأغذية والأسمدة مفتوحةً** من خلال منع الحرب من التأثير سلبًا على أنشطة الإنتاج والتسويق في كلا البلَدين، بهدف السماح لهما بتلبية احتياجات الإنتاج والاستهلاك المحلية، مع تلبية الطلبات العالمية في الوقت ذاته. وبهدف ضمان استمرار عمل سلاسل الإمدادات بشكل سليم، أو وجودها في موقع يسمح لها باستئناف عملياتها بسرعة، يجب أن تتضمن هذه الجهود خطواتٍ لحماية الأصول الإنتاجية، بما في ذلك المحاصيل الموجودة، والثروة الحيوانية، والمدخلات والآلات، من الضرر أو أي اختلال تسبّبه الحرب. ويجب أن يشمل هذا أيضًا البنية التحتية لتجهيز الأغذية، مثل مطاحن الحبوب ومرافق سحق البذور الزيتية، إضافةً إلى نظم التخزين والنقل والتوزيع المساعِدة.

(ب) **إيجاد إمدادات غذائية جديدة وأكثر تنوّعًا**. سيتعين على البلدان التي تعتمد بشكل مباشر على الواردات الغذائية من أوكرانيا والاتحاد الروسي استيعاب الصدمات والحفاظ على قدرتها على الصمود. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على مصادر أخرى للتجارة الدولية، خاصة وأن البلدان التي تستورد الأغذية من شركاء تجاريين متعدّدين مختلفين أقل عرضةً للصدمات المحددة المصدر. ويمكن تحقيق ذلك أيضًا عبر الاعتماد على مخزونات الأغذية الموجودة وتعزيز تنوّع الإنتاج المحلي لضمان الإمداد بالأغذية الضرورية للأنماط الغذائية الصحية.

(ج) **دعم المجموعات الضعيفة، بما في ذلك النازحين داخليًا**. تماشيًا مع خطة الاستجابة السريعة التي وضعتها المنظمة لأوكرانيا، في الفترة بين مارس/آذار ومايو/أيار 2022،[9] ينبغي أن تشمل هذه الجهود ما يلي:

[9] https://www.fao.org/3/cb8935en/cb8935en.pdf

(1) *دعم النازحين داخليًا واللاجئين والأشخاص المتأثرين بالحرب بصورة مباشرة*. كان نظام الحماية الاجتماعية في أوكرانيا يشمل، حتى بداية الحرب، 30 في المائة من السكان و77 في المائة من الشريحة الخمسية للأشد فقرًا.[10] وأعلنت حكومة أوكرانيا أنه على الرغم من الاختلالات التي تسبّبت بها الأعمال القتالية الدائرة، سوف تستمر في توفير الحماية الاجتماعية (المنافع النقدية والإعانات) لسكّانها، تماشيًا مع المعلومات الواردة في النظام الموّحد للمعلومات الاجتماعية. وسيتم إرسال الدفعات إلكترونيًا إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين.[11] إضافةً إلى ذلك، ضافر اتحاد نقابات العمّال في أوكرانيا والاتحاد العام لنقابات المهن الحرّة في أوكرانيا جهودهما لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، عبر توفير الأغذية والمأوى لهم. أمّا الفئات السكانية التي تحتاج إلى الدعم من خلال الحماية الاجتماعية، فهي أكبر من تلك التي يغطيها النظام الوطني، ومن الصعب الوصول إليها نظرًا إلى المخاطر الأمنية وصعوبة التنقّل– داخل الحدود الوطنية وخارجها. ويمكن توفير الاستجابة على صعيد الحماية الاجتماعية عبر النظام الوطني، وبالنسبة إلى الذين عبروا الحدود الدولية، من خلال نظم الحماية الاجتماعية في البلدان المضيفة.

(2) *دعم المجموعات الضعيفة*. ينبغي على وجه التحديد اتخاذ خطوات من أجل: رصد النتائج على مستوى الأسعار والأمن الغذائي بالنسبة إلى المجموعات الضعيفة أصلًا قبل تفاقم الحرب، وكذلك المجموعات التي دُفعت إلى حلقة الجوع والفقر بفعل الأوضاع الاقتصادية المتردية الناجمة عن الحرب وما استتبعها من زيادة في الأسعار، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. كذلك، القيام بتدخلات حسنة التوقيت وهادفة بشكل جيد في مجال الحماية الاجتماعية للتخفيف من الصعوبات التي تسبّبها الحرب للسكان المحليين المتضرّرين وتعزيز التعافي منها. وعند القيام بذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للآثار التراجعية التي تخلّفها الأسعار المرتفعة للأغذية والطاقة على الفقراء من المستهلكين (إذ أنهم ينفقون جزءًا كبيرًا من دخلهم المتاح على هذه الضروريات)، خاصة وأنها قد تؤدي إلى انخفاض في كميات و/أو جودة الأغذية المستهلكة، بما يفضي بدوره إلى المزيد من الجوع وسوء التغذية أو إلى إنفاق مبالغ أقل من المال على ضروريات أخرى مثل الصحة والتعليم. كما أن الحدّ من هذه النفقات الهامة قد يضع المجموعات المحلية في دوّامة تعميق وترسيخ انعدام الأمن الغذائي والفقر، مع ما يمكن أن يرافقها من آثار يصعب علاجها.

(د) **تلافي ردود الفعل السياساتية المخصصة**. يجب موازنة التدابير المتخذة في البلدان المتأثرة بالاختلالات المحتملة الناجمة عن الحرب بعناية مع آثارها الضارة المحتملة على الأسواق الدولية في الأجلين القصير والطويل. على سبيل المثال، في حين أن خفض التعريفات على الاستيراد و/أو استخدام القيود على الصادرات قد يساعد في تحسين التوافر في الأسواق المحلية في المدى القصير، فهي قد تُضاف حتمًا إلى الضغوطات الناتجة عن ارتفاع الأسعار على الأسواق الدولية وتفاقم الوضع على الصعيد العالمي. ويجب دومًا تلافي التدابير المخصصة في مجال السياسات.

(هـ) **واحتواء انتشار حمى الخنازير الأفريقية** من خلال: (أ) تحسين الأمن البيولوجي والممارسات الجيدة في تربية الحيوانات؛ (ب) وضمان اتخاذ التدابير لتيسير الكشف المبكر عن المرض والإبلاغ عنه في الوقت المناسب

[10] أطلس مؤشرات الحماية الاجتماعية للقدرة على الصمود والعدالة. البنك الدولي. تمّ الاطلاع عليه في 9 مارس/آذار 2022. متاح على https://www.worldbank.org/en/data/datatopics/aspire

[11] https:/ww.msp.gov.ua/news/21511.html

واحتوائه بسرعة، خاصة وأن التأخير قد يؤدي إلى انتشار سريع للمرض؛ (ج) وتنفيذ خطط المراقبة التي تدعم كشف حالات حمّى الخنازير الأفريقية في الخنازير المستأنسة والبرية على السواء؛ (د) وتنفيذ أخذ العينات المستهدف للحيوانات بما يعزز احتمال الكشف عن الفيروس.

(و) **تعزيز الشفافية في الأسواق والحوار**. تؤدي الشفافية في الأسواق العالمية دورًا رئيسيًا حين تكون أسواق السلع الزراعية في حالة عدم يقين وبحاجة إلى التكيّف مع الصدمات التي تؤثر على العرض والطلب. فالمبادرات مثل نظام المعلومات المتعلق بالأسواق الزراعية والتابع لمجموعة العشرين، تسعى إلى زيادة هذه الشفافية من خلال توفير عمليات تقييم موضوعية وحسنة التوقيت ومحدّثة للسوق تتيح اتخاذ القرارات المستنيرة. ويوفر هذا النظام أيضًا، من خلال منتدى الاستجابة السريعة التابع له، منصةً فريدة للحوار بشأن السياسات والتنسيق بين الأعضاء (بما يشمل الاتحاد الروسي وأوكرانيا). فالحوار بشأن السياسات والتنسيق ضروريان للتقليل من الاختلالات، وضمان أن تواصل الأسواق الدولية عملها السليم وأن تتدفّق التجارة بكفاءة من أجل تلبية الطلب العالمي والحفاظ على الأمن الغذائي.